

اللجنة الاقتصادية تتدارس الواقع الاقتصادي لقطاع غزة وتوصي بتعزيز القطاع الإنتاجي



السيولة، وعدم ادخال السلع الكمالية التي لها بديل في السوق المحلي. كما أوصى المشاركون بتوثيق العلاقة مع جمهورية مصر العربية وفتح آفاق التبادل التجاري معها لتشمل المواد الخام التي من شأنها تنشيط وتعزيز القطاع الإنتاجي.

وناقش الحضور أزمة نقص السيولة النقدية، وعدم ادخال المواد الخام للمصانع المحلية، والمعوقات المفروضة على التحويلات المالية، وغير ذلك من الهموم الاقتصادية. وأوصى المشاركون بالورشة ضرورة تبني استراتيجية تقوم على دعم القطاع الإنتاجي وتوفير الحماية للسلع المحلية ومعالجة نقص

والمختصين في الشأن الاقتصادي. بدوره رحب النائب عدوان، بالحضور، مؤكداً أن قطاع غزة يمر بأزمة اقتصادية خانقة نتيجة تشديد الحصار وفرض العقوبات من سلطة رام الله، مما أدى لتراجع القوة الشرائية لدى المواطنين وانخفاض السيولة النقدية، وكذلك انخفاض العمل في القطاعات الإنتاجية.

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي يوم أمس ورشة عمل حول الواقع الاقتصادي لقطاع غزة في ظل تشديد الاحتلال وسلطة رام الله للحصار المفروض على القطاع. وشارك في الورشة كلاً من النواب: عاطف عدوان، سالم سلامة، يوسف الشرافي، وجميله الشنطي، وحضرها عدد من الخبراء

المجلس التشريعي يصادق على تعيين خمسة قضاة صلح جدد

صادق المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته الخاصة التي عقدها بمقره يوم أمس الأربعاء الموافق 07 مارس 2019م على قرار تعيين خمسة من قضاة الصلح الجدد، جاء ذلك بعد أن اجتازوا الاختبارات والامتحانات المطلوبة منهم وبعد تنسيبهم من المجلس الأعلى للقضاء ووفقاً لقانون السلطة القضائية. واعتبر خبراء قانونيون أن المصادقة على تعيينهم سيساهم في إيجاد حلول جزئية لمشكلة تكس القضاة المنظورة أمام القضاء الفلسطيني. ومن الجدير ذكره أن هذه الخطوة تأتي في إطار تطوير وتعزيز منظومة العدالة في فلسطين بهدف التسهيل على المواطن للوصول إلى قاضيه الطبيعي ووفقاً لمبدأ سيادة القانون

بحر يثمن موقف رئيس الاتحاد البرلماني العربي الرافض للتطبيع مع الاحتلال ويدعوه لزيارة غزة



أبرق النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني د. أحمد بحر، صباح أمس الأربعاء برسالة عاجلة لرئيس اتحاد البرلمان العربي، المهندس عاطف الطراونة، ثمن فيها موقفه الرافض للتطبيع مع الاحتلال، مؤكداً أن القضية الفلسطينية تشكل القضية المركزية للأمة جمعاء، وأن الاحتلال الصهيوني إنما هو العدو الأول للأمة العربية والإسلامية.

وهناً بحر، في برقيته المهندس الطراونة، بمناسبة توليه رئاسة اتحاد البرلمان العربي، معرباً عن إيمانه بالعمل البرلماني العربي المشترك، قائلاً: "كلنا ثقة في قدرتك على الوفاء باستحقاقات هذا الموقع الهام في ظل التحديات التي تواجهها الأمة العربية ومتطلبات نهوضها واستقرارها". وثنى موقف البرلمان العربي الداعم لقضايا وحقوق شعبنا الفلسطيني، وأضاف لقد ظهر الموقف العربي الأصيل المتمثل برفض قبول الاحتلال والدعوة لوقف

كافة أشكال التطبيع والتقارب العربي مع دولة الكيان، وذلك أثناء الاجتماع الأخير للبرلمان العربي المنعقد في العاصمة الأردنية الشقيقة عمان. وجاء في ختام برقية بحر: "واننا باسم شعبنا الفلسطيني، نتشرف بدعوتكم لزيارة المجلس التشريعي بغزة، لاطلاعتكم على أشكال المعاناة التي يعانيها أهلنا في قطاع غزة الصامد".

لجنة التربية تطالب باعتماد خطة وطنية لمواجهة سياسة قطع الرواتب

04 <<<

رئاسة ونواب التشريعي يتقدمون وفود المشاركين بمسيرات العودة

07 <<<

طالب بتفعيل المقاومة في الضفة النائب عدوان: اغتيال الاحتلال لشابين في الضفة انتهاك للقوانين والمواثيق الدولية

وأضاف أن الاحتلال الصهيوني يتعامل بقوة النار مع المدنيين المستمرة بحق الشعب الفلسطيني، مستنكراً استمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال في ظل استمرار جرائم الاحتلال الصهيوني ضد شعبنا، وموضحاً أن استمرار سلطة رام الله بالتنسيق الأمني مع الاحتلال جراً



دعا النائب عاطف عدوان، لتفعيل المقاومة في الضفة رداً على اجرام العدو الصهيوني والذي كان آخره اغتيال شابين فلسطينيين غرب مدينة رام الله، مشدداً أن مواجهة سياسة الاحتلال لا تتم إلا من خلال المزيد من عمليات المقاومة ضد قوات الاحتلال الصهيوني في الضفة الغربية المحتلة.

الاحتلال على مثل هذه الجرائم. واعتبر عدوان، هذه الجرائم التي تمارس يومياً ضد شعبنا تستوجب الإدانة الدولية من مختلف أحرار العالم، داعياً لوقف هذه الاعتداءات الخطيرة على أبناء شعبنا.

وقال عدوان في تصريح صحفي أدره مؤخرًا: "إن جريمة اغتيال الاحتلال لشابين من قرب قرية كفر نعمة هو اجرام صهيوني ودليل واضح على تنكّر الاحتلال لكل القوانين والمواثيق والاتفاقيات والتفاهات الدولية".

دعا لمساندة حقيقية لهم.. النائب طافش: الأسرى يخوضون أقسى ملاحم التاريخ في سجون الاحتلال

يترك أبناءه الأحرار لقمة سائغة لسياسة الاحتلال، التي تريد أن تستخدمهم كبازار انتخابي لخدمة أجندات أحزاب صهيونية. وناشد طافش، الفصائل الفلسطينية بضرورة التكاتف والتلاحم للخروج بقرارات وحدوية تخدم الأسرى في السجون، بما يشكل لهم دعماً معنوياً عالياً ويزيد من تحديهم وصمودهم في وجه السجن.



أكد النائب في المجلس التشريعي عن محافظة بيت لحم خالد طافش، أن الأسرى في سجون الاحتلال يخوضون أقسى ملاحم التاريخ، موضحاً أن الصراع بينهم وبين سجانهم مستمر بدون كلل أو ملل، في ظل تفنن السجانين في وسائل التضيق عليهم وإبعادهم عن واقع شعبهم. وأضاف طافش أن الاحتلال لن يستطيع النيل من عزيمتهم، رغم أنه يقيدهم في زنازينه المغلقة، لافتاً أن الاحتلال يحسب لخطوات الأسرى التصعيدية ألف حساب، وأنه سيدفع الثمن غالباً على كل سياسته الإجرامية والمسيئة للأسرى داخل السجون.

وطالب الأمة العربية والإسلامية وشعوبها الحرة بالوقوف وقفة جادة بجانب الأسرى ومتطلباتهم وحقوقهم المشروعة التي كفلتها لهم كل القوانين والأعراف، مشدداً على ضرورة المتابعة الجدية من كل الجهات الدولية والحقوقية وعلى رأسها الصليب الأحمر لكافة قضايا الأسرى سجون الاحتلال. ووصف النائب طافش، الأسرى بالعرق النابض

وشدد على ضرورة مساندة أسرانا وعدم تركهم وحدهم في الميدان، داعياً شعبنا الفلسطيني ألا

النائب نعيم تناقش قضايا المواطنين مع وكيلي وزارتي الأشغال والاقتصاد



المواطنين، مثنياً الدور الكبير الذي يقوم به نواب المجلس التشريعي لخدمة المواطنين الفلسطينيين.

زيارة وكيل الاقتصاد

وفي السياق التقت نعيم، وكيل وزارة الاقتصاد أيمن عابد، في مكتبه بمدينة غزة، وناقشت معه عدداً من قضايا المواطنين الخاصة، وبحثت معه سبل معالجة مشكلات المواطنين ومساعدتهم، من ناحيته تبنى عابد، القضايا المطروحة وتعدّد متابعتها والاهتمام بها.

والمحتاجين إلى ماوى وأيضاً الذين تحتاج بيوتهم إلى ترميم، مشيرة لبعض القضايا التي تتعلق بمشاريع الإسكان سواء للمواطنين الذين تحتاج بيوتهم إلى ترميم أو المواطنين الذين يحتاجون لبناء مساكن جديدة.

بدوره ذكر وكيل وزارة الأشغال ناجي سرحان، أهم الإنجازات التي قامت بها الوزارة خاصة في مشاريع الإسكان، موضحاً أنه تم إنجاز أكثر من "9300" وحدة سكنية لمختلف الفئات المحتاجة، شاكرًا النائب نعيم، على اهتمامها ومتابعتها لقضايا

ناقشت النائب هدى نعيم، عدد من قضايا المواطنين مع وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان المهندس ناجي سرحان، ووكيل وزارة الاقتصاد د. أيمن عابد، وذلك خلال زيارتين منفصلتين لهما.

زيارة وكيل الإسكان

وأثنت النائب نعيم، خلال لقاءها مع سرحان، في مكتبه بمدينة غزة على جهود وزارة الإسكان في مساعدة المواطنين المتضررين من الحروب

البرغوثي يندد بإعدام الاحتلال للشهيدين أمير دراج، ويوسف عنقاوي

وقرى الضفة الغربية المحتلة، مستنكراً جرائم الاحتلال واعداماته الميدانية التي اقترفها الاحتلال بحق الشهداء، حمدان العارضة البالغ من العمر ستين عاماً وجرى إعدامه في قلب مدينة البيرة، والشهيدة المسنة ثروت الشعراوي والبالغة من العمر "73" عاماً من مدينة الخليل، وغيرها من الأعدامات التي ترتكبها قوات الاحتلال في مدن وقرى الضفة الغربية المحتلة.



دان النائب مصطفى البرغوثي، ما ارتكبته قوات الاحتلال من إطلاق النار على مركبة مدنية فلسطينية مما أدى إلى استشهاد الشهيدين، أمير دراج، ويوسف عنقاوي وإصابة هيثم جمعة بجروح خطيرة، وجميعهم من قرى قضاء رام الله وهم لا يتجاوزون العشرين من أعمارهم.

وقال البرغوثي، في تصريح صحفي له، إن جنود الاحتلال ارتكبوا عملية إعدام الشهيدين "دراج، وعنقاوي، بدم بارد، ومؤكداً أن الشبان تعرضوا في بداية الأمر لحادث سير سببه وجود عربات الاحتلال المفاجئ أثناء اقتحامها لبلدة كفر نعمة. وندد البرغوثي، بالاعتقالات التعسفية التي تجريها قوات الاحتلال بشكل يومي في مدن

تصريح صحفي له، إن جنود الاحتلال ارتكبوا عملية إعدام الشهيدين "دراج، وعنقاوي، بدم بارد، ومؤكداً أن الشبان تعرضوا في بداية الأمر لحادث سير سببه وجود عربات الاحتلال المفاجئ أثناء اقتحامها لبلدة كفر نعمة. وندد البرغوثي، بالاعتقالات التعسفية التي تجريها قوات الاحتلال بشكل يومي في مدن

دعا لملاحقة الاحتلال دولياً

النائب شهاب يدعو

لتحسين أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال

وقدموا عمرهم دفاعاً عن الأرض المحتلة ويجب التصدي للانتهاكات الصهيونية بحقهم والوقوف دون فرض المزيد من القيود على أسرانا بما يتناقض مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والتي نصت على حماية حقوق الأسرى وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم".



دعا النائب محمد شهاب، للتدخل العاجل بهدف تحسين أوضاع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، مشيراً أن الانتهاكات المستمرة بحق الأسرى هي جرائم يجب ملاحقة الاحتلال عليها في المحافل الدولية. وقال النائب شهاب، في تصريح صحفي أصدره مؤخراً: "يجب على المؤسسات الدولية

وعدم مواجهة القرارات الظالمة والانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال، مطالباً بملاحقة الاحتلال في المحاكم الدولية ومقاضاة قادته المجرمين بالمحاكم الدولية لما يرتكبونه من جرائم بحق شعبنا ومقدساتنا.

الاضطلاع بمسؤوليتها كاملة تجاه الأسرى الفلسطينيين بموجب القانون الدولي الإنساني وإيقاف الاعتداءات الصهيونية بحق أسرانا". وأضاف: "الأسرى والشهداء خيرة أبناء فلسطين



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

المرأة الفلسطينية.. ذاكرة وطن خلدتها التاريخ

ماذا عسى القلم أن يفيض بمداده، مدحا وإشادة وتقديرا، للمرأة الفلسطينية ودورها الوطني في يوم المرأة العالمي؟!

إن يوم المرأة العالمي يشكل فرصة ذهبية للتنبؤ به إلى حال المرأة في الإسلام والفكر الإسلامي ومدى الأهمية والتكريم والتقدير والرفعة التي أولاها الإسلام للمرأة، مقارنة بحال المرأة لدى الغرب وغير المسلمين بشرائعهم المحرفة ومناهجهم الوضعية.

فالمرأة في الإسلام طاهرة عفيفة، ذات قيمة عالية وكيان معنوي رفيع، فيما المرأة لدى الآخرين لا تعدو كونها سلعة تباع وتشترى ولا تتجاوز قيمتها أن تكون مستودعا رخيصا للنزوات والغرائز والشهوات البهيمية لا أكثر.

لقد شكلت المرأة الفلسطينية نموذجا عزّ نظيره في العصر الحديث، وتركت بصمات بالغة العمق والدلالة والرمزية في مسيرة جهاد شعبنا وتضحياته وسعيه لنيل الحرية والاستقلال الوطني من نير الاحتلال الصهيوني الغاشم.

للمرأة الفلسطينية المجاهدة والمقاومة التي كسرت إرادة الاحتلال ومرغت أنفه في تراب الهزيمة والعار، شأن كبير في الوجدان الشعبي الفلسطيني والعربي والإسلامي، فقد صنعت تاريخ وأمجاد شعبها جنبا إلى جنب مع الرجل في كافة المحطات الوطنية والكفاحية الفلسطينية، وباتت تشكل حالة إلهام وتأسٍ واقْتداءً لجيل كامل في الفتيات والنساء في شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية والإسلامية، وإن ما جادت به حياتها من فداء وعطاء وتضحيات قدمتها في إطار المقاومة والكفاح نصرة لفلسطين والمقدسات، أخرى أن يكتب بماء الذهب ويدون بمداد من نور في سجل الخالدين والعظماء من أبناء شعبنا وأمتنا، ولا يمكن أن ينسى أو تغفل عنه ذاكرة الفلسطينيين بأي حال من الأحوال.

لقد أبرزت الانتفاضات المتعاقبة ومراحل العمل المقاوم والعمل السياسي والبرلماني والاجتماعي، في تاريخ شعبنا طاقات نسائية هائلة وضعت بموجها المرأة الفلسطينية في مكانها الذي تستحق، وأكدت على جدارتها في المشاركة في المسيرة النضالية والكفاحية والسياسية الفلسطينية، وأهليتها الكاملة لحمل وتحمل الأعباء والمسؤوليات الوطنية في إطار مسيرة التحرر والبناء الوطني الفلسطيني، كالاستشهادية ريم الرياشي وبقية الاستشهاديات والمجاهدات والمناضلات اللواتي استشهد بعضهن وأسرى البعض الآخر ومنهن من لا زلن ينتظرن على طريق ذات المقاومة والتحرير.

من الذي لم يشهد الدور الرائع والأعمال المتميزة التي قدمتها المرأة الفلسطينية لخدمة شعبنا وقضيته الوطنية في مختلف المجالات، ومن الذي لم ير المرحومة أم نضال فرحات خنساء فلسطين وغيرها من الخنساء ونساء فلسطين وهن يشعلن فينا روح الجهاد والتضحية وحب الشهادة والفداء، ويغرسن ذلك في نفوس أبنائهن حتى غدوا رجالا أشداء ومجاهدين أفذاذ وعمالقة في ساح الوغى ومقارعة العدو الصهيوني الغاشم، وأضحوا نماذج مضيئة في ميادين التضحية والفداء التي أذلت ناصية الاحتلال وأعجزت نخبته السياسية والعسكرية وقواته الباغية طيلة المراحل الماضية.

وفي المجال الديني والتربوي والدعوي جسدت المرأة الفلسطينية عبر العديد من الأخوات والكوادر النسائية الفذة أنموذج الداعية القدوة التي أفنت ذاتها في سبيل دينها وعقيدتها الإسلامية، ووصلت الليل بالنهار في سبيل تربية الجيل النسائي على موائد القرآن وحلّق الذكر، وأفاضت بأخلاقها العالية وإيمانها العميق روح الأمل والبشر والتفاؤل في قلوب الناس والمجتمع المحيط.

وهكذا، فإن المرأة الفلسطينية تحولت إلى منارة كبرى تشع بالخير والنور في فضاءنا الفلسطيني والعربي والإسلامي وعنصر إلهام واقْتداء لكل نساء شعبنا وأمتنا، وستبقى أمّا لكل الشهداء والفقراء والمجاهدين والمناضلين من أبناء شعبنا، وسيذكر شعبنا وأمتنا المرأة الفلسطينية بكل الفخر والعرفان والاعتزاز، وسيسجل اسمها في سجل الشرفاء النبلاء والصابرين الصامدين.

وختاماً.. فإن شعبنا أنجب المجاهدات والمناضلات والخنساء والداعيات والمربيات والسياسيات والبرلمانيات الفاضلات لا يمكن أن يهزم في أي وقت من الأوقات، وإن واقعها سيشهد انتقالاً حقيقية من نصر إلى نصر -بإذن الله- مهما بلغت المحن ومهما كانت التضحيات.

لجنة القدس تندد باعتداءات الاحتلال على المسجد الأقصى والمصلين فيه

الصهيونية لساحاته، وإغلاق باب الرحمة بالاسلسل والأقفال، "البرلمان" تابعت المؤتمر وأعدت التقرير التالي:

عقدت لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي مؤتمر صحفي حول تطور الأحداث في المسجد الأقصى والاحتفالات



تصعيد خطير

ما يقوم به العدو الصهيوني من جرائم حرب بحق الإنسان الفلسطيني المنتفض نصرة ودفاعاً عن المسجد الأقصى المبارك، داعياً للضغط على الحكومات لأجل دعم الحق الفلسطيني ووقف التطبيع المخزي مع الاحتلال الصهيوني.

سلامة التآمر والعار

ووصف أبو حلبية السلطة في الضفة الغربية المحتلة بسلامة التآمر والعار، مطالباً أجهزة الأمن بكف يدها الغليظة عن المقاومين، ومندداً بعدم قيام السلطة بواجبها في ملاحقة ومقاومة العدو الصهيوني وقادته في المحاكم الدولية.

ودعا الفصائل الفلسطينية للاستمرار باستخدام أدوات المقاومة الممكنة في القدس والضفة وغزة والداخل الفلسطيني حتى دحر المحتل عن أرضنا وقدسنا وأقصانا.

هذا ووصف رئيس لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي النائب الدكتور أحمد أبو حلبية، خلال المؤتمر، ما جرى عند باب الرحمة بالتصعيد الخطير، منوهاً إلى أن الاحتلال يسعى لتهدويد المسجد وتقسيمه، مؤكداً أن إغلاق قوات الاحتلال لباب الرحمة بالاسلسل والأقفال الحديدية جاء سعيًا لفرض أمر واقع وتمهيداً لتطبيق التقسيم المكاني في المسجد الأقصى المبارك. وأشاد أبو حلبية، بهبة المقدسيون وخلع البوابة الحديدية التي وضعها الاحتلال على باب الرحمة، مبرقاً بالتحية لأهل القدس والمرابطين والمرابطات في ساحات الأقصى، مؤكداً فشل مخططات الاحتلال بفرض التقسيم المكاني.

وطالب البرلمان العربي والإسلامية والدولية بمواجهة

لجنة الداخلية والأمن تفقد هيئة القضاء العسكري



من جانبه أثنى العميد سليمان، على لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بالمجلس التشريعي، هيئة القضاء العسكري، والتقت رئيس الهيئة العميد ناصر سليمان، وقضاة المحاكم العسكرية ورؤساء النيابة، ووكلاء النيابة، وضم وفد اللجنة كلا من النواب: إسماعيل الأشقر، سالم سلامة، وجميلة الشنطي.

وأشار أنهم يواصلون الليل بالنهار من أجل الحد من الجريمة، ومعاقبة المجرمين الذين يعيثون فساداً في غزة، وذلك من خلال الأحكام الرادعة.

من ناحيتهما أكد عضوي اللجنة النائب سلامة والنائب جميلة الشنطي، على أنهما سيبدلان أقصى الجهود من أجل توفير احتياجات الهيئة وتذليل العقبات أمام مسيرتها القضائية الرائدة.

زارت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بالمجلس التشريعي، هيئة القضاء العسكري، والتقت رئيس الهيئة العميد ناصر سليمان، وقضاة المحاكم العسكرية ورؤساء النيابة، ووكلاء النيابة، وضم وفد اللجنة كلا من النواب: إسماعيل الأشقر، سالم سلامة، وجميلة الشنطي. بدوره أثنى النائب الأشقر، على دور القضاء العسكري في محاربة الجريمة في قطاع غزة، وخاصة فيما يتعلق بالتخابر مع الاحتلال والاتجار بالمخدرات والممنوعات، ومعالجة ملف التطرف الفكري، مشدداً أن الأحكام الصادرة عن هيئة القضاء العسكري رادعة للمجرمين، وترتب عليها انخفاض مستوى الجريمة والاتجار بالممنوعات إلى أدنى مستوى.

لجنة التربية تستمع لوكيل وزارة التعليم ونناقش معه ملاحظات حول قانون رقم 11 لسنة 1998م



على نصوص ومواد القانون. ونوه أعضاء اللجنة، إلى أنهم سيقومون بدراسة المقترحات المقدمة من الوزارة حسب الأصول ومن ثم اتخاذ القرار المناسب حول تقديم مشروع قانون معدل لقانون التعليم العالي للمجلس التشريعي لإقراره عبر المراحل التشريعية وفقاً لأحكام النظام الداخلي للمجلس التشريعي وذلك من أجل النهوض بواقع التعليم العالي والبحث العلمي في مؤسساتنا التعليمية نحو أفضل المستويات.

عن الواقع الحالي، خاصة في ظل التطورات الموجودة وما واكبته الحداثة ومنها تشكيل هيئة الاعتماد والجودة ومجلس التعليم العالي ومجلس البحث العلمي إضافة إلى تقوية وتفصيل منظومة التعليم المهني والتقني هذا بالإضافة إلى قصور القانون في بعض الجوانب الضرورية التي تنظم عمل مؤسسات التعليم العالي وآليات متابعتها. وناقشت اللجنة الأسباب والمبررات الموجبة للتعديلات والإضافات المقترحة من قبل الوزارة

حول القانون المذكور. بدوره أوضح النائب يوسف الشرافي، أن الجلسة تأتي في إطار مناقشة ومتابعة الاحتياجات التشريعية والقانونية المرغوب في تعديلها أو إضافتها من قبل الوزارات والمؤسسات المختصة. من ناحيته أشار إليازوري، إلى الأسباب التي دعت الوزارة للمبادرة بتقديم مقترحات لتعديل قانون التعليم العالي رقم 11 لسنة 1998م ومنها الفترة الزمنية التي ولد فيها القانون وهي قبل أكثر من 20 عاماً حيث ولد في سياقات مختلفة

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي جلسة استماع لوكيل مساعد وزارة التعليم العالي الدكتور أيمن إليازوري، رافقه عدد من المسؤولين والقانونيين والمختصين من الوزارة، وحضر الجلسة كل من مقرر اللجنة النائب خميس النجار، وأعضاء اللجنة النواب: يوسف الشرافي، وسالم سلامة، ومحمد شهاب، ويونس أبو دقة، وناقش النواب مع وفد التعليم قانون التعليم العالي رقم 11 لسنة 1998م، واستمعوا لملاحظات وفد الوزارة

لجنة التربية تطالب بتشكيل خلية أزمة واعتماد خطة وطنية لمواجهة سياسة قطع الرواتب



ومقترحات لمسودة مشروع قانون الآثار المقدم من وزارة السياحة والآثار والملاحظات المقدمة من وزارة العمل على قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000م بالإضافة للمقترحات التشريعية المقدمة من وزارة الثقافة. وأكد رئيس اللجنة أن اللجنة ستقوم بمناقشة المقترحات المقدمة ودراستها حسب الأصول التشريعية وفقاً لأحكام النظام الداخلي للمجلس التشريعي. كما ناقشت اللجنة عدد من ردود الوزارات وعدد من شكاوى المواطنين وأصدرت التوصيات اللازمة بشأنها للمعنيين في الوزارات والمؤسسات الحكومية طبقاً للقانون والنظام.

هذا ضد أبناء قطاع غزة خلافاً للقوانين الإنسانية والأعراف الدولية. من ناحيته أشار رئيس اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل، إلى مخاطر وتداعيات سياسة قطع الرواتب ووقف تمويل عدد من الخدمات في قطاع غزة من قبل سلطة رام الله، مؤكداً أن هذه الإجراءات العقابية والقمعية والتعسفية تهدف لخنق قطاع غزة وخلق أزمات معيشية وزيادة معاناة المواطنين.

مقترحات مشاريع

إلى ذلك ناقشت اللجنة الأولويات التشريعية المقدمة من عدد من الوزارات بما فيها مقترحات مشروع قانون معدل لقانون التعليم العالي

وهدى نعيم. وناقشت اللجنة سياسة قطع الرواتب وأثارها السلبية على الخدمات الصحية والمسيرة التعليمية وعلى أسر الشهداء والأسرى والجرحى وعلى كل فئات المجتمع من قبل السلطة برام الله هذا بالإضافة إلى وقف تمويل العديد من الخدمات والمشاريع الحيوية التي من شأنها تخفيف أزمات الحياة عن أبناء شعبنا في قطاع غزة. بدورهم عبر أعضاء اللجنة عن استغرابهم واستنكارهم لهذه السياسة التي وصفوها بأنها مؤامرة وسياسة منهجة تمارسها السلطة في رام الله منذ انتخابات عام 2006م حتى يومنا

طالبت لجنة التربية بالمجلس التشريعي الفلسطيني بتشكيل خلية أزمة واعتماد خطة وطنية شاملة لمواجهة سياسة قطع رواتب المواطنين في قطاع غزة. ودعت اللجنة خلال اجتماع لها بمقر التشريعي، الوزارات والمؤسسات المعنية لمواجهة هذه السياسة وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والصحية والتعليمية السلبية على حياة المواطنين كافة في القطاع. وحضر الاجتماع كل من رئيس اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل، ومقرر اللجنة النائب خميس النجار، وأعضاء اللجنة النواب: يونس أبو دقة، ويوسف الشرافي، وسالم سلامة، ومحمد شهاب

لجنة التربية والرقابة تلتقيان النائب العام



والمرافق القضائية الأخرى، مؤكداً مواصلة العمل من أجل أن يعم العدل في ربوع البلاد ومن أجل مبدأ سيادة القانون، وناقشوا مع النائب العام بعض القضايا التي تشكل رأي عام في المجتمع الفلسطيني، في حين قدم المستشار المدهون العديد من التوضيحات والردود والاجابات التي من شأنها إزالة الغموض عن القضايا المطروحة.

وطواقم العاملين فيها لا يدخرون جهداً في سبيل خدمة المواطن والمحافظة على الحقوق العامة، مثنياً دور السلطة التشريعية وتعاونها مع المؤسسات الرسمية في البلاد بما يضمن ويكفل خدمة المواطنين والعمل من أجل التخفيف من معاناتهم اليومية. من ناحيتهم عبر نواب المجلس التشريعي عن دعمهم وتأييدهم لمؤسسة النيابة العامة

ومن الجدير ذكره أن اللقاء جاء بهدف الاطلاع على سير العمل في النيابة العامة، والوقوف على طبيعة الإجراءات التي تتخذها النيابة من أجل ضمان إحقاق الحقوق وتعزيز مبدأ سيادة القانون. بدوره عرض المستشار النائب العام، الإنجازات التي حققتها النيابة العامة خلال العام المنصرم، منوهاً إلى أن النيابة العامة

التقت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية، ولجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان، في المجلس التشريعي، مع النائب العام الفلسطيني المستشار ضياء الدين المدهون، وذلك مطلع الأسبوع الجاري بمقر المجلس التشريعي في مدينة غزة، وبحضور كلا من النواب: عبد الرحمن الجمل، يحيى العبادسة، خميس النجار، يوسف الشرافي، محمد شهاب، وهدي نعيم.

لجنة الداخلية والأمن تتفقد جهاز الأمن الداخلي

الأمنية الميدانية في الوطن. من جهته ثمن النائب الأشقر، جهود الجهاز وخاصة فيما يتعلق بمكافحة العمالة ومحاربة المخربين والمضربين بأمن الوطن ومقدراته، وأكد دعم لجنة الأمن والداخلية للجهاز على كافة المستويات.

والقضايا التي تهم الجهاز بشكل خاص، بدوره استعرض مدير عام الجهاز الخطة السنوية للعام 2019 والألويات التي تم اعداد الخطة بناء عليها، منوهاً إلى كونها خطة قابلة للتطوير والتحديث وفقاً للمستجدات الأمنية في البلاد وبما تمليه الحالة

وضم وفد اللجنة النائبان إسماعيل الأشقر، وسالم سلامة، وكان في استقبالهما مدير عام جهاز الأمن الداخلي وعدد من المسؤولين ومدراء الإدارات والدوائر بالجهاز. وناقش الطرفان الأوضاع الأمنية في القطاع

قامت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي، بزيارة تفقدية لمقر جهاز الأمن الداخلي بغزة، وذلك في إطار حملة زيارات تجريها اللجنة بهدف زيارة وتفقد الأجهزة الأمنية في قطاع غزة والاطلاع على سير العمل في مقراتها.

بحر بيرق لرئيس مجلس النواب المصري معزيا بضحايا حادثة القطار



الفلسطيني نبعث لمعاليتكم ولأسر الضحايا بأحر التعازي وأصدق مشاعر المواساة بهذا الحدث المؤلم. وتمنى بحر، الرحمة للضحايا، داعياً الله تبارك وتعالى أن يلهم ذويهم الصبر والسلوان، وأن يمن بالشفاء العاجل على الجرحى والمصابين، وأن يحفظ جمهورية مصر العربية والشعب المصري الشقيق من كل مكروه.

أبرق النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر، ببرقية عاجلة لرئيس مجلس النواب المصري الدكتور علي عبد العال، معزياً بضحايا حادثة محطة رمسيس للقطارات. وقال بحر في برقيته: "تلقينا ببالغ الحزن والأسف نبأ حادثة القطار في مدينة القاهرة، وإننا باسم رئاسة المجلس التشريعي وعموم أبناء الشعب

طالب بمحاكمة قادة الاحتلال.. التشريعي يشيد بالتقرير الأممي حول جرائم الاحتلال بحق المدنيين



والتظاهرات السلمية الجارية عند حدود القطاع أرضنا المحتلة عام 1948م. وأهابت رئاسة المجلس التشريعي بالدول العربية والإسلامية الصديقة والشقيقة وأحرار العالم من أجل مساعدة شعبنا من الناحية السياسية والقضائية والقانونية بما يمهد لجلب قادة الاحتلال للمحاكم الدولية، داعية مؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية الدولية لفضح ممارسات الاحتلال بحق شعبنا وتجاوزات جيش الاحتلال وانتهاكه للمعاهدات الدولية والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وكذلك العمل على فتح المجال أمام المتضررين من أبناء شعبنا من سياسات الاحتلال لرفع دعاوي قضائية ضد الاحتلال وقادته.

أشادت رئاسة المجلس التشريعي بالتقرير الأممي تجاه جرائم الاحتلال بحق الأطفال والمدنيين المشاركين في مسيرات العودة، والذي أقر أنها ترتقي لجرائم حرب، جاء ذلك خلال تصريحات صحفية أدلى بها النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، داعياً للبناء على التقرير الأممي المذكور. وطلبت رئاسة المجلس في تصريحاتها بضرورة العمل على كل الأصعدة من أجل جلب واقتياد قادة دولة الاحتلال الصهيوني للمحاكم الدولية، ومحكمة الجنايات الدولية، ومحاكمتهم بموجب ما يرتكبونه من جرائم بحق شعبنا الفلسطيني وعلى وجه الخصوص المشاركين في مسيرات العودة

رئاسة ونواب التشريعي يهنتون المفرج عنهم من السجون المصرية



الحدود بين قطاع غزة ومصر، بينما كانوا في طريقهم إلى مطار القاهرة الدولي. هذا ووصل وصل الشبان الأربعة إلى قطاع غزة عبر معبر رفح البري، مساء يوم الخميس الماضي الموافق 28 فبراير أي بعد ثلاث سنوات ونصف من اختطافهم، وجاء الإفراج عنهم على إثر جهود كبيرة بذلتها قيادة "حماس" برئاسة رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية.

ويونس الأسطل. وأعرب النواب عن أملهم بتحرير بقية أسرى شعبنا من سجون الاحتلال. ومن الجدير ذكره أن الشبان الأربعة وهم: ياسر زنون، وحسين الزبدة، وعبد الله أبو الجبين، وعبد الدايم أبو لبة"، كانوا قد اختطفوا على يد مسلحون مجهولون في 19 أغسطس 2015، بعد مدهامة حافلة كانت تقلهم مع مسافرين آخرين، على بعد 300 متر من معبر رفح البري، على

نواب التغيير والإصلاح يهنتون إلى ذلك زار وفد من نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية، الشبان الأربعة المفرج عنهم من سجون جمهورية مصر العربية لتهنئتهم بمناسبة الإفراج عنهم وعودتهم لأهلهم وذويهم. وضم الوفد كلاً من النواب: أحمد أبو حلبية، ومحمد فرج الغول، ومشير المصري، وإسماعيل الأشقر، ويوسف الشرافي، ويونس أبو دقة،

قدم النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر، التهنئة للأسرى الأربعة المفرج عنهم من السجون المصرية، لافتاً إلى أن إنهاء قضية هؤلاء الأسرى يشكل بداية مرحلة جديدة من العلاقات المصرية الفلسطينية، داعياً إلى ضرورة الإفراج عن جميع السجناء الفلسطينيين من سجون البلدان العربية كافة وكذلك سجون الاحتلال الصهيوني.

بمناسبة اليوم العالمي

النائب الجمل: الدفاع المدني يناضل لإنقاذ المواطنين رغم قلة الإمكانيات



والمواطن الفلسطيني، منوهاً إلى أن جهاز الدفاع المدني يعاني من قلة الموارد المالية والبشرية، قائلاً: "إن الحصار المطبق على قطاع غزة أدى إلى تهالك أجهزة وسيارات ومعدات جهاز الدفاع المدني، وإنني أدعو المؤسسات الدولية التي تعنى بتطوير المجتمعات المدنية للمبادرة لمساعدة الجهاز وتحديث ألياته وسياراته وأدواته".

وندد النائب الجمل، بتخلي حكومة "الحمد لله" عن مسؤولياتها تجاه قطاع غزة بشكل عام وعن جهاز الدفاع المدني على وجه التحديد، داعياً المنظمات الدولية الراغبة في مساعدة قطاع غزة لتوجيه مساعداتها العينية والنقدية للمؤسسات الرسمية في القطاع كالبلديات والدفاع المدني وغيره من مؤسسات المجتمع الفلسطيني.

شارك النائب عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية في المحافظة الوسطى، عبد الرحمن الجمل، بالحفل الذي نظمه جهاز الدفاع المدني بالمحافظة بمناسبة اليوم العالمي للدفاع المدني، وذلك بحضور قيادات الجهاز ومسؤولين وممثلين عن الفصائل والمؤسسات الرسمية والأهلية.

وأشاد النائب الجمل، خلال كلمته بجهود رجال الدفاع المدني في خدمة المجتمع الفلسطيني، واصفاً تلك الجهود بالبطولات، مضيقاً: "إن رجال الدفاع المدني لا يترددون أبداً في تقديم أي خدمة للمواطنين الذين يتعرضون للمخاطر الناجمة عن الحرائق أو المنخفضات الجوية أو غيرها من الكوارث البيئية والطبيعية". وعبر عن فخره واعتزازه برجال الدفاع المدني لما يبذلونه من جهد من أجل خدمة المجتمع

نواب التشريعي

يهنتون الأسير المحرر إياد أبو هاشم



يذكر أن قوات الاحتلال اعتقلت أبو هاشم بتاريخ 13/02/1997م بعد تنفيذها لعملية طعن لأحد الجنود الإسرائيليين في معبر رفح الحدودي، وأصدرت المحكمة الإسرائيلية بحقه حكماً بالسجن الفعلي (16) عاماً، بتهمة محاولة قتل جندي إسرائيلي والانتماء لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين؛ وفي نفس السنة قامت بمضاعفة الحكم ستة سنوات أخرى ليصبح حكمه (22) عاماً، وذلك بعد أن قام الأسير إياد بضرط شرطي إسرائيلي، في سجن نفحة لمعاملته السيئة للأسرى أثناء التفتيش للغرفة التي كان يقبع بها، وأفرجت سلطات الاحتلال عنه يوم الجمعة الماضي.

قدم نواب المجلس التشريعي التهنئة للأسير المحرر من سجون الاحتلال إياد محمود أبو هاشم، من محافظة رفح، ويبلغ من العمر (43) عاماً وذلك بعد خروجه من سجون الاحتلال التي قضى فيها مدة محكوميته البالغة (22) عاماً.

وشدد النواب لدى تقديمهم التهنئة لعائلة الأسير أن قضية الأسرى تحتل قمة سلم الأولويات لدى المجلس التشريعي الفلسطيني، مناشدين المنظمات الحقوقية المحلية منها الدولية للعمل من أجل الضغط على الاحتلال للإفراج عن الأسرى أو على الأقل معاملتهم معاملة حسنة وفقاً لما تنص عليه القوانين الدولية.

رئاسة ونواب التشريعي يتقدمون وفود المشاركين بمسيرات العودة



محاكمة قادة الاحتلال

بدوره طالب النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر، خلال كلمة القاها لدى مشاركته بمسيرات العودة شرق مخيم البريج، مجلس الأمن لإدانة الاحتلال واستخدامه للقوة المفرطة بحق المتظاهرين المدنيين، داعياً للعمل من أجل محاكمة قادة الاحتلال في محكمة الجنايات الدولية على جرائمهم التي ارتكبوها بحق المشاركين في مسيرات العودة، وكذلك جرائمهم بحق أهلنا في القدس والضفة الغربية المحتلة.

إلى أن مسيرات العودة ستبقى سدا منيعاً أمام المؤامرات والصفقات الدولية المشبوهة.

تبييض السجون

هذا وناشد النواب في تصريحاتهم قيادة المقاومة في قطاع غزة لاستمرار العمل من أجل تبييض السجون وإخراج أسرا كافة من سجون الاحتلال، منوهين إلى أن شعبنا لن يساوم على حقوقه وثوابته وفي مقدمتها حق العيش بحرية وكرامة، وتحرير الأرض والمقدسات، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم التي هجرهم الاحتلال منها.

إلى ذلك شارك نواب المجلس بمسيرات الجمعة الأخيرة التي حملت اسم جمعة باب الرحمة، حيث ألقى النواب كلمات متفرقة أمام حشود المتظاهرين، مؤكداً أن خروج عشرات الآلاف من الجماهير في جمعة باب الرحمة هو بمثابة رسالة دعم واسناد لشعبنا في القدس والضفة المحتلة.

وأكد النواب في كلماتهم أن القدس هي قضية المسلمين الأولى، ولا يمكن لأحد التخلي عن الدفاع عنها ونصرتها، مشددين أن غزة تأتي في مقدمة المدن الفلسطينية المنتفضة دفاعاً عن القدس وباب الرحمة، ومنوهين

مع كل يوم جمعة من كل أسبوع تتجدد مسيرات العودة الكبرى وكسر الحصار والتي يشارك فيها أبناء قطاع غزة بكثافة عددية هائلة ودون كلل ولا ملل، بينما تواصل رئاسة المجلس التشريعي ونوابه تقدم الحشود الزاحفة لمخيمات العودة الواقعة شرق قطاع غزة على مقربة من الحدود مع فلسطين المحتلة، "البرلمان" رافقت النواب لدى مشاركتهم في تلك المسيرات وأعدت التقرير التالي:

جمعة باب الرحمة

التغيير والاصلاح تشيد بقرار الاتحاد البرلماني العربي الداعي لوقف التطبيع

يشكل تساقق مع الاحتلال وشرعنة لجرائمه بحق شعبنا الفلسطيني في الوقت الذي تؤكد فيه البرلمانات العربية على موقفها الصريح من جريمة التطبيع مع العدو الصهيوني.

واستهجنت الكتلة بعض الأصوات الأخرى التي تحاول شرعنة التطبيع والبحث عن مظلة له، داعية لضرورة التعقل والانحياز للقضية الفلسطينية لأنه لا مجال على حساب القدس والأرض المقدسة.

وأضافت الكتلة في بيانها أن الموقف البرلماني الجامع ينبغي أن يشكل ضغطاً على كل الجهات المطبوعة مع العدو الصهيوني للجمها ولوضع حد لمحاولات الهرولة والتطبيع مع العدو الصهيوني.

تثمنت كتلة التغيير والاصلاح قرار الاتحاد البرلماني العربي الداعي لوقف التطبيع مع الكيان الصهيوني مستهجنة بعض الأصوات العربية اللاهثة خلف الكيان.

وأعربت الكتلة في تصريح لها عن تقديرها للاتحاد البرلماني العربي والذي دعا في جلسته الأخيرة المنعقدة في عمان والتي حملت عنوان "القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين" لوقف التطبيع مع الكيان الصهيوني باعتباره جريمة بحق القضية الفلسطينية.

وأكدت الكتلة أن هذا الموقف لهذه المؤسسة العربية الجامعة يعبر عن نبض الشعوب العربية الراضة للتطبيع مع العدو الصهيوني باعتباره

دعا إلى ترجمتها على أرض الواقع

د. بحر يشيد بقرارات الاتحاد البرلماني العربي الداعمة للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة

والتي ارتضت الاصطفاف في خندق الاحتلال على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه التاريخية المشروعة عبر مجاهرتها بالتطبيع العنفي المشؤوم مع قادة الاحتلال في المحافل والمنتديات الإقليمية والدولية. واعتبر بحر، رفض الاتحاد البرلماني العربي لصفقة القرن ومشاريع تصفية القضية الفلسطينية قراراً سليماً وخطوة مهمة تحتاج إلى بلورة آليات عملية ضاغطة على الحكومات والأنظمة العربية كي تقف بصلابة في مواجهة صفقة القرن وتمنع أي محاولة من هذا النظام أو ذاك لاختراق جدار الموقف العربي الأصيل الداعم للفلسطينيين وحقوقهم المشروعة.

وأعرب عن ترحيب المجلس التشريعي بقرار المؤتمر حول ضرورة تحقيق المصالحة الفلسطينية والسعي لإنجاحها، مؤكداً أن المجلس التشريعي على استعداد تام لدعم جهود المصالحة ورعاية كل مسعى مخلص يرمي إلى تحقيق التوافق الوطني الفلسطيني بهدف تخفيف معاناة شعبنا وإنهاء أزمتها الداخلية وتوحيد قواه في مواجهة التحديات والمخاطر الراهنة.

أشاد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد بحر، بالقرارات الصادرة عن الاتحاد البرلماني العربي خلال مؤتمره التاسع والعشرين الذي انعقد مؤخراً في العاصمة الأردنية عمان، مؤكداً أن هذه القرارات تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح وتحتاج إلى ترجمة عملية على أرض الواقع.

وأكد بحر، في تصريح صحفي أصدره عقب انتهاء أعمال المؤتمر البرلماني المذكور، أن البيان الختامي للمؤتمر الذي دعا لنصرة شعبنا الفلسطيني وتعزيز صموده والدفاع عن قضاياها الكبرى وفي مقدمتها قضيتي القدس واللاجئين، يعبر عن مسؤولية قومية عالية ويجسد الائتلاف البرلماني العربي حول حقوق وثوابت شعبنا وقضيته العادلة. واثمن رفض المؤتمر للتطبيع مع الاحتلال والدعوة لمحاربة كل أشكال التطبيع مع الاحتلال وسبُل وآليات وطرق الاتصال معه، داعياً الاتحاد البرلماني العربي والبرلمانات العربية لاتخاذ مواقف جريئة ومفصلية في مواجهة بعض الزمر السياسية العربية المنفلتة من كل القيم والأخلاق والمبادئ

عضو في البرلمان العربي: "إسرائيل" العدو الرئيس للأمة ولأحرار العالم

الأمة العربية لكن هذا لا يدعو على الإطلاق إلى تجاهل الخصم الرئيسي والعدو اللدود لأمتنا. وأضاف: "خلال الأسابيع الماضية شهدنا عدداً من اللقاءات جرت بين مسؤولين إسرائيليين وقادة ومسؤولين في الدول العربية وبعض هؤلاء المسؤولين العرب ساقوا مبررات للقاءاتهم غير أنها مبررات غير مقبولة على الإطلاق".

وأكد أن التطبيع ليس عادياً ويصطدم بالإرادة الشعبية العربية التي لا تزال تنظر لإسرائيل باعتبارها عدواً رئيسياً للأمة العربية ولذلك تراها تجري بشكل سري لأنها ليست في مصلحة العرب.

أكد عضو البرلمان العربي عن العراق ظافر العاني، أن "التطبيع مع إسرائيل يجد رفضاً عربياً شعبياً كبيراً ويعتبر انقلاباً على المبادرة العربية للسلام التي تفترض أن تقوم إسرائيل بعدة خطوات قبل أن يكون هناك ثمة تطبيع معها أو إلغاء لقرارات المقاطعة".

وقال العاني، في تصريح: "إن بعض الدول العربية من واقع حياتها السياسية اتخذت قرار التطبيع لكنها لا تعبر عن الجامعة العربية والبرلمان العربي الذي أكد موقفه من القضية الفلسطينية". وأشار إلى أن هناك محاولة لاستبدال العدو الصهيوني بإيران، منوهاً إلى أن إيران لديها مواقف سلبية تجاه



آفاق

ماجدة أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

الشعوب ترفض التطبيع

بعد مضي سبعة عقود على إقامة الكيان المسخ والدولة اللقطة، ما زالت الشعوب العربية والإسلامية ترفض التطبيع مع قيادة ومؤسسات الكيان الصهيوني، المجتمعات العربية والأمة العربية التي يقدر تعدادها قرابة أربعين مليون نسمة تقريباً، ويتوزعون في اثنتين وعشرين دولة تتكون جميعها ما يعرف باسم الوطن العربي، غالبهم والسواد الأعظم منهم يرفضون التطبيع مع الاحتلال في معاكسة واضحة لمواقف بعض القادة السياسيين من الأمة العربية.

كذلك هو حال الشعوب الإسلامية التي فاق تعدادها المليار ونصف المليار مسلم، موزعين على "57" دولة مسلمة منضوية جميعها تحت لواء منظمة التعاون الإسلامي، في غالبهم يرفضون التطبيع مع الاحتلال أيضاً، بل إنني أستطيع القول بأريحية تامة إن العالم الإسلامي الممتد على مساحة 32,000,000 كم، يرفض من الناحية الشعبية قبول "إسرائيل" كدولة مثل بقية الدول الأخرى.

فلا يغرنكم تقلب المواقف الرسمية والسياسية في البلاد العربية والإسلامية فإن الحكام والأنظمة لا تعبر بالضرورة عن توجهات وتطلعات ورغبات الشعوب الحرة، وهنا لا غرابة أن تجد بعض الحكام أو قائدها هنا أو مسؤل هناك يحاول التطبيع مع الاحتلال، غير أنه لا يعكس بذلك توجهات شعبه، وتبرير ذلك من الناحية السياسية أنهم يسعون لضمان مستقبلهم السياسي أو بقائهم لأكثر فترة في الحكم أو يرسم بعضهم عبر محاولات التطبيع للوصول للحكم في بلاده.

ومن باب أولى فإن المثقفين والطبقة المتعلمة من الشعوب هي في مقدمة رافضي التطبيع مع الكيان، وقد رأينا نماذج من فئات عربية وإسلامية مختلفة كالفنانين والرياضيين والأكاديميين ورجال أعمال وغير ذلك من مختلف الفئات ترفض التطبيع بكل أشكاله وأنواعه وألوانه، بل رأينا من ينسحب من بطولات أو مناسبات حينما يظهر في مقابلهم أي صهيوني أو يهودي إسرائيلي في بعض الأحيان.

بل إن النساء العربيات أخذن دورهن في مقاومة التطبيع ورفضه والتحذير منه واقصاء المطبوعين واللواتي ينظرون للتطبيع من النساء، وهذا الشاعر والكتاب الجزائري الطيب الصياد يحدثنا في قصيدة له بعنوان: "عربيات" والتي خطها وسطرها دعماً منه لحملة "عربيات ضد التطبيع" فيقول في صدر قصيدته:

إن كان فخرُ القدس قبل مذكرٍ... بالقائد المتوكل الأيوبي
فالفخرُ هذا اليومُ أضحى بالهما... أنثى يحوز فؤادها مرغوبي
هي امرأةٌ حملت بطرف يمينها... حجرًا وصاحت: يا رجال الطوب
فاهترأ من صبحاتها جيش العدى... يختال بين حجارة وثقوب

وقديما قص علينا التاريخ الفلسطيني سير رائعة لكتاب وفقهاء وعلماء وأدباء حاربوا التطبيع وقاموا محاولات اليهود الرامية لشراء الأرض العربية في فلسطين، فهذا المفتي الحاج أمين الحسيني، يتجول ويطوف قرى ومدن فلسطين مرضعاً على قتال العدو ومرغياً في ذلك، وناشراً ثقافة عدم قبول المحتل وعصاباته الإجرامية المقاتلة، بل ومحرمهاً من الناحية الشرعية بيع الأرض لليهود أو التطبيع معهم من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو حتى الاجتماعية.

دعاة التطبيع مهما بلغوا لن يستطيعوا إقناع الشارع العربي بأفكارهم وثقافتهم المنحرفة والخارجة عن سياقات الثقافات العربية والإسلامية، عاجلاً أم آجلاً سيزول هؤلاء من الوسط المجتمعي ولن يذكرهم التاريخ بخير، وتبقى أمناً رافضة لقبول الاحتلال أو التقارب معه، ومصير الاحتلال إلى زوال ولن تنفخ جوق المطبوعين مهما بلغ عددهم وهم بالتأكيد قلة قليلة.

الاحتلال يفرج عن نائبين ويمدد اعتقال ثالث



النائب / محمد أبو جيشة



النائب / فائزة جرار



النائب / إبراهيم دجبور

مختلفة، فيما جددت اعتقال النائب محمد أبو جيشة، لمدة أربعة أشهر وذلك للمرة الثانية على التوالي، "البرلمان" تابعت ملف النواب المختطفين في سجون الاحتلال والمُفرج عنهم وأعدت التقرير التالي:

أفرجت سلطات الاحتلال مؤخرًا عن النائب إبراهيم دجبور، بعد انتهاء التحقيق معه، كما أفرجت عن النائب فائزة جرار، بعد "20" شهرًا في الاعتقال الإداري، ليبقى في سجون الاحتلال "7" نواب يقضون فترات حكم

الإفراج عن النائب دجبور

هذا وأفرجت قوات الاحتلال مؤخرًا عن النائب في المجلس التشريعي إبراهيم دجبور، من بلدة عرابية الواقعة جنوب مدينة جنين شمال الضفة الغربية المحتلة، وذلك بعد ثلاثة أسابيع من اعتقاله والتحقيق معه.

ومن الجدير ذكره أن قوات الاحتلال اعتقلت دجبور مطلع شهر فبراير المنصرم، وذلك عقب مصادمة منزله ومصادرة بعض محتوياته، وكان النائب "دجبور" قد أمضى "8" سنوات في سجون الاحتلال.

الإفراج عن النائب جرار

إلى ذلك أفرجت سلطات الاحتلال يوم الخميس الماضي عن النائب في المجلس التشريعي فائزة جرار، بعد مكوثها "20" شهرًا في الاعتقال الإداري.

وتعتبر جرار، سياسية فلسطينية، وقيادية بارزة في الجبهة الشعبية، ونائب في المجلس التشريعي، وهي أسيرة محررة قضت سنوات في سجون الاحتلال.



اللجنة القانونية لدى اجتماعها مع كوكبة من رجال الأعمال



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج

رائد توفيق الدحروج أحمد جهاد سويدان

تحرير ومتابعة

حسام علي جججوج

مدير التحرير

ماجدة أحمد أبو مراد